يوم : 2024/05/12

الإجابة النموذجية لامتحان الدورة العادية في مقياس الاقتصاد الجزائري

الجواب الأول: الأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية غداة الاستقلال (1962-1966)	التنقيط
تدهورت الحالة الاقتصادية خلال الفترة المذكورة وزادت تعقيداً، وفيما يلي أهم النقاط : ✓ غادر مايقارب مليون معمر الجزائر في بضعة أشهر، تاركين مزارعهم ونشاطاتهم ووظائفهم (50000 إطار سامي، 35000 إطار متوسط، 100000 عامل مهني)، وقد سد الجزائريون هذا الفراغ بما لديهم من وسائل وامكانيات بسيطة رغم أن غالبية السكان يقيمون في الأرياف و90% منهم أميون؛ ✓ أخذ المعمرون مدخراتهم ورؤوس أموالهم، ففي سنة 1962 قدرت قيمة الأموال المحولة للخارج بـ 500 مليون فرنك فرنسي شهرياً، وفي جوان من نفس السنة تم تحويل ما قيمته 750 مليون فرنك فرنسي من الجزائر إلى فرنسا عبر القنوات البنكية المتاحة وقتها، ناهيك عن التحويلات غير البنكية وغير القانونية؛ ✓ سيطرت القطاع الفلاحي على النشاط الاقتصادي مع ضعف نسبي للقطاع الصناعي؛ ✓ انجر عن رحيل المعمرين الذين كانوا يضمنون السير الحسن للآلات الاقتصادية وللإدارة العمومية وتوقف الاستثمارات المبرمجة في مشروع قسنطينة إلى تراجع الإنتاج الصناعي بشكل واضح باستثناء القطاع البترولي، فما بين 1963/1962 بنسبة 35% وفي نهاية 1963 بلغت نسبة الانخفاض 55% ؛ ✓ وجود حوالي ما بين (11-12) مليون جزائري تهددهم المجاعة، مليوني فلاح خرجوا من سجون الاستعمار، 70% من السكان العاملين في حالة بطالة؛ ✓ طغيان الزراعة التجارية خاصة الأعناب (الكروم) المخصصة لإنتاج الخمور، وقد غطت مساحة 370000 هكتار، مما أضعف الزراعات الغذائية، وجعل الجزائر كم الدول المنتجة للخمور (15 مليون هكتار) والمصدرة الرئيسية للخمور في العالم (12 مليون هكتار)، مما ساعد على انتشار نعاطيها في المجتمع الجزائري وقتها.	
المجموع	**6ن**

السؤال الثاني: التجربة التخطيطية التنموية في الجزائر خلال الفترة (1967-1978)	التنقيط

❖ **تبلورت التجربة في ثلاثة مخططات تنموية :**

1. المخطط الثلاثي (1967-1969)
2. المخطط الرباعي الأول (1970-1973)
3. المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)

ويمكن تلخيص ما جاء في كل مخطط في الجدول التالي، الذي يوضح الاستثمارات الفعلية خلال ذات الفترة حسب أهم القطاعات.

الوحدة: مليار دينار

قطاعات النشاطات	المخطط الثلاثي (1967–1969)	المخطط الرباعي الأول (1970–1973)	المخطط الرباعي الثاني (1974–1977)
صناعة المحروقات	2.3	4.6	19.5
صناعة إنتاج وسائل الإنتاج	1.4	5.5	18.5
صناعة إنتاج السلع الاستهلاكية	1.0	2.3	9.6
الزراعة (الري)	1.9	4.1	16.6
البنية التحتية	1.1	3.1	15.5
الاستثمار الاجتماعي*	2.6	7.0	29.4
المجموع	**10.3**	**26.6**	**109.1**

من خلال الجدول أعلاه، يمكن إبراز الملاحظات الآتية ذكرها:

- ✓ الارتفاع المتوالي للمخصصات التنموية الاستثمارية من خطة لأخرى؛
- ✓ استحواذ قطاع الصناعة على معظم الاستثمارات خلال الفترة (1967-1977)، مما يؤكد على أن الاستراتيجية التنموية لهذه الفترة القائمة على تصنيع البلاد مع إعطاء الأولوية للصناعات المصنعة؛
- ✓ حصول قطاع المحروقات على أكبر حجم للإنفاق الاستثماري خلال هذه الفترة، حيث مثلت الاستثمارات الصناعية كمتوسط خلال الفترة المذكورة 48,32%، مما أدى إلى ربط الاقتصاد الجزائري بالخارج واعتماده كلياً على هذا القطاع في الصادرات؛
- ✓ الصناعات الثقيلة كان نصيبها من حجم الاستثمارات أكبر بقليل من حجم الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية؛
- ✓ انعدام التوازنات القطاعية، حيث استأثرت الصناعة بمعظم المخصصات الاستثمارية. بينما كان نصيب الفلاحة وباقي القطاعات ضعيفاً.

المجموع	**5ن**

السؤال الثالث:	التنقيط

❖ **توصيات لدنة حزب جبة التحرير الوطني لسنة 1980:**

- ✓ بروز الاهتمام بالجانب الاجتماعي والأشغال العمومية (الصحة، السكن، الطرقات، السدود)؛
- ✓ ظهور فكرة التخطيط اللامركزي بإعطاء حرية أكبر للمؤسسات والانتقال من المخططات الرباعية إلى المخططات الخماسية والإعلان عن المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، الذي اعتمد في تحضيره على الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية للفترة (1969-1979)، وكذلك آفاق التنمية المستقبلية؛
- ✓ الإسراع لتغطية الحاجيات الأساسية، فشهدت هذه المرحلة إصلاحات في المجال الزراعي؛
- ✓ البحث عن مصادر أخرى للتمويل من غير المحروقات؛
- ✓ الإهتمام بالقطاع الخاص الووطني بإعطائه صلاحيات أكبر للمشاركة في عملية التنمية؛
- ✓ إصلاح القطاع الصناعي الحكومي بتقسيم المؤسسات الكبيرة إلى مؤسسات أصغر حجماً حتى يسهل التحكم في تسييرها وتحقيق توازنها؛
- ✓ الشروع في سياسة جديدة لضبط الولادات والتحكم في النمو الديمغرافي .

❖ **المخطط الخماسي الأول (1980-1984)**

اتسم هذا المخطط بتصحيح الانحرافات ومحاولة تدارك النقص الفادح للمخططات السابقة وانجاز كل المشاريع، مع رفع شعار "من أجل حياة أفضل"، وخصصت للمخطط مبالغ 155 مليار دج للاستثمارات الصناعية بمعدل 38,56% من مجمل الاستثمارات، نصفها لتنفيذ المشاريع السابقة والتصف الآخر للمشاريع الجديدة، مع العمل على رسم سياسة عامة لتفادي المشاكل الموروثة عن المخططات السالفة والاعتماد على الامكانيات المختلفة، وتم إنشاء البنك الزراعي للتنمية الريفيةBADR بتاريخ 16 مارس 1982، لتمويل القطاع الفلاحي وليساعد على تنفيذ مختلف هياكل الزراعة، ويمكن توضيح توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات عبر المخطط الخماسي الأول عبر الجدول التالي:

القطاع	المبلغ
الصناعة	154.5
الزراعة	47.1
النقل	13.0
الهياكل القاعدية الاقتصادية	37.9
السكن	60.0
التربية والتكوين	42.2
الهياكل القاعدية الاجتماعية	16.3
التجهيزات الجماعية	9.6
مؤسسات الإنجاز	20.0
المجموع	**400.6**

من خلال الجدول أعلاه، يمكن إبراز الملاحظات الآتية ذكرها:

- ✓ المخطط أعطى اهتماماً للقطاعات الاقتصادية الأخرى على غرار؛ الفلاحة، السكن، الهياكل القاعدية والتربية والتكوين، إلا أن الصناعة لازالت تحتل الصدارة في عملية الاستثمار، وهذا التقدم له ما يبرزه، حيث تم تخصيص ما يقارب 154,5 مليار دينار جزائري لاستكمال ما تأخر إنجازه في المخططات السابقة. الأمر الذي أثر على حجم الاستثمار الصناعي، وبقائه مرتفعاً رغم هبوطه النسبي مقارنة بالفترة (1967-1979)، حيث

أصبح يستحوذ على 38.5%.

❖ **المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)**

شكلت الخطة الخماسية الثانية مرحلة هامة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، فقد حججت لهذا المخطط غايتان ينبغي بلوغها:

✓ تنظيم مختلف الأنشطة التنموية مع مراعاة القيود والوسائل الممكن تعبئتها؛

✓ إدراج المخطط ضمن منظر تنمويل طويل الأمد، وعليه فالتوازنات العامة للاقتصاد الجزائري في فترة التخطيط من خلال :

- تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المتزايد عددهم بوتيرة 3,2% سنويا؛
- مواصلة النمو بالنسبة للإنتاج والاستثمارات؛
- المحافظة على الاستقلال الاقتصادي، واستقلالية القرار الاقتصادي لاسيما بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية؛
- وتندرج الخطة الخماسية الثانية في إطار نفس السياسة الاقتصادية، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال توزيع استثمارات هذه الخطة، حسب الجدول التالي:

القطاع	المبلغ	النسبة (%)
الزراعة والري	79.13	14.2
الزراعة	174.43	31.3
وسائل الانجاز	18.94	3.4
النقل	15.04	2.7
التخزين والتوزيع	15.60	2.8
المواصلات السلكية واللاسلكية	7.80	1.4
الهياكل القاعدية الاقتصادية	45.69	8.2
السكك الحديدية	17.83	3.2
السكن	85.82	15.4
التربية والتكوين	45.14	8.1
الصحة	7.80	1.4
التجهيزات الجماعية	44.02	7.9
المجموع	**557.24**	**100**

من خلال الجدول أعلاه، يمكن إبراز الملاحظات الآتية ذكرها:

✓ الاستثمارات المقررة خلال المخطط الخماسي الأول تندرج في إطار تكملة نفس الوتيرة المتعلقة بالمخطط الثاني؛

✓ توجيه الاستثمارات التي سجلت تأخراً مثل الزراعة، السكن، والهياكل القاعدية؛

✓ زيادة قيمة المخصصات المالية، حيث خصصت لهذا المخطط حوالي 557,24 مليار دينار جزائري بمقابل 400,6 مليار دينار جزائري بالنسبة للمخطط الخماسي الأول؛

✓ تقلص نسبة الاستثمارات في قطاع الصناعة إلى 31,5%؛

✓ تقلص نصيب المحروقات إلى 51 مليار دينار جزائري، وهو ما يشكل 9,5% من إجمالي الاستثمارات؛

✓ اهتمام كبير بقطاع الزراعة والري من خلال الحصة المالية البالغة 79 مليار دينار جزائر، والتي شكلت ما نسبته 15% تقريباً من النفقات الإجمالية.

المجموع	**9ن**

أستاذ المقياس: د.بعلول نوفل